



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



دول مجلس التعاون وإيران بعد الحرب: بلورة استراتيجية فعالة في ظل هيمنة الحرس الثوري الإيراني

أ.د. صالح بن محمد الخثلان
مستشار أول
مركز الخليج للأبحاث



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

25
Gulf Research Center
Knowledge for All



لا نزال في مرحلة هدنة مفتوحة ولا نعلم بعد إن كانت ستستمر، أم ستنتهز وتعود الحرب من جديد. غير أن المؤشرات الصادرة عن الطرفين ورغم تناقض التصريحات وتبدلها المستمر، توحي بأن الهدنة قد تستمر، وربما تتحول لاحقاً إلى وقف كامل للحرب. وهذا الاحتمال يفرض على دول مجلس التعاون أن تبدأ التفكير في مرحلة ما بعد الحرب، وتحديدًا في السياسة الأنسب للتعامل مع إيران بعد عدوان غير مسبوق في تاريخ الخليج.

وفي هذا السياق، ينبغي عدم إغفال أن المتحكم في القرار في طهران هو الحرس الثوري، الذي صنّفه الاتحاد الأوروبي في فبراير ٢٠٢٦ منظمة إرهابية. هيمنة منظمة إرهابية على القرار لا بد أن تزيد من قلق دول المجلس فتدفعها إلى المفاضلة بين مسارين متباينين في التعامل مع إيران: المهادنة أو الممانعة، الأمر الذي يزيد من تعقيد بلورة موقف متماسك في المرحلة المقبلة.

فقد تعرضت الدول الست لعدوان غير مبرر، وشنّ الحرس الثوري لما يقارب سبعة آلاف هجوم بالصواريخ والمسيّرات اصابت منشآت مدنية وبنى تحتية حيوية، وتسببت في خسائر كبيرة قد تصل إلى مئات المليارات إذا أخذنا في الاعتبار أثرها الأوسع على صورة دول المجلس كمنطقة مستقرة، آمنة، وجاذبة للاستثمارات والشراكات الدولية والسياحة.

وخلال أربعين يوماً من العدوان تمسكت جميع دول مجلس التعاون بموقف دفاعي منضبط، وتجنبت حتى أبسط الإجراءات المضادة، خشية أن تُفسّر بوصفها تصعيداً يقود إلى حرب لا مصلحة لها فيها. كان الموقف الخليجي واضحاً: لم تُرد الحرب، ولسنا طرفاً فيها، ولن نقبل محاولات الزج بنا في حرب لا مصلحة لنا منها.

هذه الاعتداءات وضعت دول الخليج أمام حقيقة واضحة: الخطر الإيراني لم يعد مجرد سيناريو ضمن سيناريوهات يناقشها الخبراء الأمنيون كجزء من دراسة التخيرات المحتملة في البيئة الأمنية المحيطة بدول المجلس، بل أصبح حقيقة ملموسة. وهو اليوم يمثل التحدي الرئيسي أمام دول مجلس التعاون، ويستدعي مراجعة خيارات التعامل مع النظام الإيراني.

”
على دول مجلس التعاون
أن تبدأ التفكير في
مرحلة ما بعد الحرب،
وتحديداً في السياسة
الأنسب للتعامل مع إيران
بعد عدوان غير مسبوق
في تاريخ الخليج

“



لم يحترم الحرس الثوري الموقف الدفاعي الذي تبنته دول المجلس، بل استمر في اعتداءاته. وحتى بعد إعلان الهدنة، واصل هجماته، كما واصلت الميليشيات المرتبطة به في العراق تهديد دول المجلس. فقبل أيام تعرضت الكويت لهجمات بطائرات مسيّرة، نُفذت، بحسب تقارير، بتنسيق وتوجيه من عناصر في الحرس الثوري. ورافق ذلك خطاب عدائي استعلائي يتضمن تقليلاً من مكانة دول الخليج، وتصويرها كدول تابعة للولايات المتحدة.

أمام هذا الواقع، ومنذ إعلان الهدنة، تتسم مواقف دول مجلس التعاون بالتحفظ وتميل إلى المرونة، وهو ما يظهر في تلقي الاتصالات من مسؤولين إيرانيين وحتى استقبال وزير الخارجية الإيراني.

سنحاول هنا، **أولاً**، تفسير هذا الموقف الخليجي المرن تجاه نظام هدد أمن دول المجلس واستقرارها، واستهدف منشآتها، وأغلق المضيق الذي يمثل شرياناً حيويّاً لاقتصاداتها؛ إذ تُصدّر عبره الطاقة وتُستورد من خلاله معظم الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والدواء.

ومع ذلك، لا يزال الوضع في مرحلة اختبار، ومن المحتمل أن يكون هذا الموقف المرن إجراءً مؤقتاً في ظل ضبابية المشهد العام، وقد يطرأ عليه تغيير لاحقاً.

ثانياً، سنحاول تقييم هذا الموقف، ثم تقديم تصور لمقاربة خليجية أكثر ملاءمة للتعامل مع إيران بعد الحرب.

أما تفسير هذه المرونة أو المواءمة، فيبدأ من سؤال مباشر: لماذا تبدو دول مجلس التعاون حذرة إلى هذا الحد في التعامل مع إيران، رغم جسامة ما تعرضت له؟ فهذا السلوك يطرح تساؤلات لدى الرأي العام في دول المجلس، الذي قد ينظر إلى استقبال الاتصالات من مسؤولين إيرانيين وزيارة وزير الخارجية الإيراني على أنها مؤشرات على معالجة ما حدث ضمن إطار أزمة قابلة للاحتواء، وليس كعدوان واسع على أمنها واستقرارها.

”

**منذ إعلان الهدنة، تتسم
مواقف دول مجلس
التعاون بالتحفظ وتميل
إلى المرونة**

“

يمكن تفسير هذه المرونة أو المواءمة بأربعة عوامل رئيسية



العامل الأول أن العدوان الإيراني كشف لدول الخليج أنها تواجه جاراً شرس يتمتع بقدرات عسكرية معتبرة مقارنة بدول الإقليم الأوسع، ولا تبدو سياساته دائماً خاضعة لحسابات عقلانية يمكن التنبؤ بها. ويظهر ذلك، على سبيل المثال، في استهداف دولة الإمارات العربية المتحدة، رغم أهميتها للاقتصاد الإيراني، خاصة في ظل العقوبات المفروضة عليه واحتمال الحاجة إليها في مرحلة إعادة الإعمار لاحقاً.

هذا السلوك يشير إلى أحد أمرين: إما أن النظام الحاكم في طهران يتصرف بدرجة من اللاعقلانية، أو أن رؤيته الأيديولوجية المتعالية تجاه دول الخليج، بوصفها في تصوره مجرد «محميات» تابعة للغرب، تطغى على الحسابات السياسية والاقتصادية. وفي الحالتين، يصبح التعامل مع إيران أكثر تعقيداً، لأن من يحكم طهران اليوم لا يزن الكلفة والمنفعة بالطريقة ذاتها. ومن ثم تتشكل قناعة بعدم جدوى الدخول في مواجهة مع جار شرس وغير عقلاني، ما يجعل الخيار الأنسب هو تجاوز ما حدث وتجنب أي إجراءات مهما كانت بسيطة قد يُساء تفسيرها، وهو ما يفسر جانباً من المرونة الظاهرة حتى الآن.

”

العامل الثاني أن الشريك الأمني الأهم لدول الخليج، أي الولايات المتحدة، لم يعد يتمتع بدرجة الموثوقية التي تأسست عليها الحسابات الخليجية طوال عقود؛ فقد بدت واشنطن خلال الأزمة مرتبكة ومتقلبة، واتخذت قرار الحرب من دون إحاطة كافية لدول الخليج، رغم إدراكها أن هذه الدول ستكون من أكثر الأطراف تأثراً بتداعياتها.

ثم بدأت الولايات المتحدة لاحقاً مفاوضات مع إيران من دون تنسيق واضح مع دول المجلس، وهو ما يثير خشية مشروعة من أن تنتهي الترتيبات المقبلة لا تراعي المصالح الخليجية، ومن ذلك تغيير الطبيعة القانونية لمضيق هرمز.

“

وبناءً على ذلك، فإن أي قراءة خليجية لما بعد الحرب لا بد أن تأخذ في الاعتبار هذا التحول في موثوقية الشريك الأمريكي؛ فحين يصبح الشريك الأمني متقلباً، ويتخذ قرارات الحرب والتفاوض من دون تنسيق كافٍ، فإن مساحة الحركة أمام دول المجلس تجاه إيران تتقلص. وهذا يفسر جزئياً ميلها إلى

يمكن تفسير هذه
المرونة أو المواءمة
بأربعة عوامل رئيسية





المرونة في التعامل مع إيران بعد وقف الحرب، ليس اقتناعاً بجدوى هذا الخيار وحده، بل تفادياً للبقاء بين جار عدواني وشريك لا يمكن الاعتماد عليه بالكامل.

العامل الثالث يتعلق بالقدرات الذاتية لدول مجلس التعاون. فرغم أن هذه الدول نجحت إلى حد كبير في التصدي للهجمات، وتمكنت دفاعاتها الجوية من اعتراض معظم الصواريخ والطائرات المسيّرة، فإن هذه القدرات تبقى في جوهرها دفاعية. وهي كافية نسبياً لامتناع الهجمات وتقليل أثارها، لكنها لا تكفي لإدارة مواجهة عسكرية طويلة أو فرض كلفة استراتيجية على الطرف المعتدي.

كما أن هذه القدرات لا تزال، في معظمها، قدرات وطنية منفردة، وليست جزءاً من منظومة خليجية موحدة ومتكاملة. نعم هناك قدر لا بأس به من التنسيق، لكنه لم يصل بعد إلى مستوى الدفاع الجماعي الكامل، سواء من حيث القيادة، أو التخطيط العملياتي المشترك. وهذا ربما ما يفسر جانباً آخر من المواقف الخليجية حيث أنها تصبح ترجمة لحدود القدرات العسكرية الحالية.

العامل الرابع يتعلق بحدود الثقة والتنسيق بين دول مجلس التعاون نفسها؛ فالمرونة الحالية قد تكشف إدراكاً لدى الدول الست بأن التباينات التي حكمت مقارباتها تجاه إيران قبل الحرب ربما تستمر بعدها، وأن بناء موقف خليجي موحد وصلب لن يكون أمراً سهلاً. فكل دولة تقرأ التهديد الإيراني من زاوية مختلفة، ومن ثم تتبنى رؤية خاصة لكيفية التعامل معه، ما يحدّ من إمكانية بناء سياسة جماعية موحدة تجاه النظام الإيراني.

ومن هنا، قد ترى كل دولة أن المرونة هي الخيار الأقل كلفة، خصوصاً إذا افترضت أن بقية الدول لن تذهب بعيداً في التصعيد أو في تبني سياسة عقابية مشتركة. وبهذا المعنى، لا تعكس المرونة فقط رغبة في تجنب المواجهة مع إيران، بل تعكس أيضاً قلقاً من غياب موقف خليجي موحد يمكن الاعتماد عليه.

”
**بدأت الولايات المتحدة
لاحقاً مفاوضات مع إيران
من دون تنسيق واضح مع
دول المجلس**

“



هذا هو تفسيرنا للمرونة التي تبديها دول مجلس التعاون منذ إعلان الهدنة وحتى الآن. فعندما تواجه هذه الدول: (١) جاراً شرساً، و(٢) شريكاً أمنياً غير موثوق، و(٣) قدرات ذاتية يغلب عليها الطابع الدفاعي، و(٤) تباين في تقدير الموقف، تصبح هذه المرونة خياراً مفهوماً من الزاوية البراغماتية.

غير أن فهم هذا الخيار لا يعني بالضرورة اعتباره الخيار الأنسب، فالسؤال الحاسم لا يتعلق فقط بدوافع هذه المرونة، بل بكيفية تفسيرها من الطرف المقابل، أي الحرس الثوري الإيراني، وكيف سينعكس ذلك على سلوكه تجاه دول مجلس التعاون في المرحلة المقبلة. وهنا يمكن الاستدلال على ذلك من خلال قراءة الخطاب ومراقبة السلوك الإيراني عموماً، إذ يقومان على منطلق القوة والتصلب وفرض الإرادة، وهو ما ظهر اثناء الحرب، وفي تشدد الموقف التفاوضي، وفي الخطاب السياسي والإعلامي الصدامي، الذي يتسم أيضاً بنبرة استعلائية تجاه دول المجلس.

لذلك وفي هذا السياق، يُحتمل أن تُفسّر أي بادرة مرونة، خصوصاً بعد اعتداءات جسيمة، بوصفها مؤشراً على ضعف، وليس تعبيراً عن ضبط النفس أو الحكمة. وبناءً عليه، قد يخلص صانع القرار في طهران إلى أن كلفة التصعيد منخفضة، وأن بالإمكان فرض شروط إضافية، أو تجاوز ما حدث من دون تبعات تُذكر. هذا النوع من القراءة يفتح المجال أمام تكرار السلوك ذاته، وربما تماديه وانفلاته.

وانطلاقاً من ذلك، يصبح من الضروري التريث وإجراء مراجعة شاملة لما حدث، مع عدم الاستعجال في اتخاذ خطوات قد تُفسّر بشكل خاطئ أو تُفقد دول المجلس هامش المناورة. مع إرسال إشارات واضحة تعكس جدية الموقف وعدم القبول بتكرار ما حدث.

إن الخيار الأكثر اتساقاً مع ما أظهره النظام الحاكم في طهران من سلوك عدائي تجاه دول مجلس التعاون يتمثل في بلورة موقف خليجي جماعي أكثر صلابة. وهذا الموقف لا يعني الانزلاق إلى مواجهة عسكرية، لكنه في الوقت نفسه لا يقوم على التساهل أو العودة السريعة إلى أنماط التعامل السابقة. المقصود هو وضع قواعد واضحة مفادها أن الاعتداءات لن تمر دون كلفة، والمطالبة بتعويض الخسائر الكبيرة التي تسببت فيها، مع اشتراط أي انفتاح مستقبلي بتخير حقيقي في سلوك طهران.

”

يُحتمل أن تُفسّر أي بادرة مرونة، خصوصاً بعد اعتداءات جسيمة، بوصفها مؤشراً على ضعف، وليس تعبيراً عن ضبط النفس أو الحكمة

“





وفي هذا السياق، أمامنا تجربتان يمكن الاستفادة منهما: الأولى التعامل مع نظام صدام حسين بعد غزو الكويت، حيث جمدت معظم دول مجلس التعاون علاقاتها معه وساهمت في محاصرته. والثانية تجربة التعامل الأوروبي مع روسيا بعد حربها على أوكرانيا. فهذه التجربة لم تؤدّ إلى وقف الحرب، لكنها أرست موقفاً مبدئياً متماسكاً، واستخدمت أدوات غير عسكرية لفرض كلفة اقتصادية وسياسية مستمرة، ولا يزال الأوروبيون مستمرين في توسيع العقوبات على موسكو وتقييد العلاقات معها، بما يعكس إدراكاً بأن غياب الرد المنظم يشجع على مزيد من التصعيد.

لا نقصد من هذه المقارنة استنساخها بل استخلاص منطوق أساسي مفاده أن السلوك العدائي يجب أن يُقابل بسياسات تفرض كلفة، حتى لو لم تؤدّ فوراً إلى تغيير في السلوك، وهذا ينطبق اليوم بدرجة كبيرة على طهران تحت حكم الحرس الثوري.

أما البديل القائم على استمرار المرونة غير المشروطة والتواصل من دون إطار واضح، فيحمل مخاطر إضافية، إذ لا يضع حدوداً للسلوك الإيراني، وقد يُفسّر إقليمياً ودولياً على أنه ضعف في القدرة على حماية المصالح، وليس تعبير عن حكمة سياسية.

”

**لا يزال الأوروبيون
مستمرون في توسيع
العقوبات على موسكو
وتقييد العلاقات معها،
بما يعكس إدراكاً بأن
غياب الرد المنظم يشجع
على مزيد من التصعيد**

خلال الحرب، مارست دول مجلس التعاون درجة عالية من ضبط النفس، وهو ما حظي بتقدير واسع ونظر إليه بوصفه موقفاً حكيماً. غير أن هذه المرونة، إذا استمرت بعد الحرب، قد تُفهم على نحو مختلف، خاصة بعد اعتداءات متواصلة ومكثفة استمرت أربعين يوماً، وما قد يترتب عليها من قراءة سلبية تُضعف من أثر ذلك السلوك المتزن. كما أنها قد تسهم في زيادة تعنت الحرس الثوري الإيراني، وهو ما يتجلى في بعض خطواته التصعيدية، سواء عبر استمرار إغلاقه مضيق هرمز، وإطلاقه التهديدات، أو سعيه لتحميل دول الخليج كلفة الحرب والمطالبة بتعويضات مالية كبيرة للدمار الذي تسببت فيه الحرب الأمريكية الإسرائيلية. ولا شك أن هذا يترجم تصوراً إيرانياً راسخاً يرى دول الخليج في موقع تابع، لا كأطراف مستقلة ذات سيادة كاملة..

“





خلاصة القول، إن المرحلة الحالية لا تحتمل الاكتفاء بالمرونة بوصفها خياراً وحيداً للتعامل مع النظام الإيراني، فالمطلوب هو مزيج متوازن من التريث والصلابة؛ تريث في رسم السياسية المناسبة، وصلابة في تحديد القواعد التي تحكم العلاقة مع إيران. فبدون هذا التوازن، قد تتحول المرونة من وسيلة للحد من المخاطر إلى سبب في تفاقمها. ويستند هذا الطرح إلى خلاصة أوسع مفادها أن الحرس الثوري الإيراني لا يتعامل مع مفاهيم الواقعية والبراغماتية كأدوات لإدارة المصالح وتحقيق التوازن، بل يميل إلى قراءتها باعتبارها مؤشرات ضعف يمكن استغلالها.

ولعلنا، ونحن نتداول في أفضل البدائل للتعامل مع طهران، نستحضر وجه قائد الحرس الثوري الإيراني، أحمد وحيدى، الحاكم الفعلي للنظام والذي يعبر عن الموقف الحقيقي تجاه دول الخليج. في حين أن استحضار وجه الرئيس ووزير خارجيته، اللذان يقدمان صورة خادعة عن النظام، قد يجعلنا نميل إلى ترجيح موقف أكثر ليناً، وهو ما قد يلحق الضرر بالخليج، لأن من يقدمهما في الواجهة سيفهم هذا اللين ضعفاً، ويزيده شراسة وتصلباً.

”

**قد تتحول المرونة من
وسيلة للحد من المخاطر
إلى سبب في تفاقمها**

“



Gulf Research Center
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز



**Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)**

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Riyadh**

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Foundation**

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net



**Gulf Research Centre
Cambridge**

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110



**Gulf Research Center
Foundation Brussels**

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

www.grc.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع